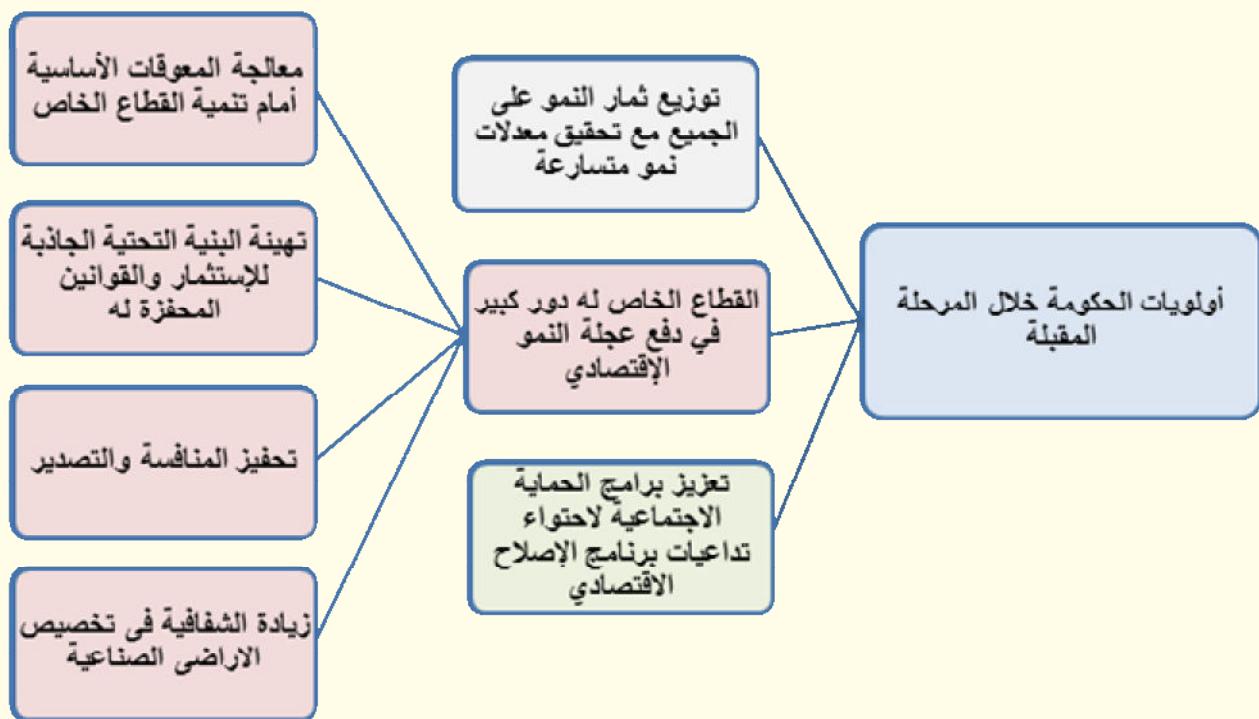


# ملخص تنفيذى

## ملخص لأهم التطورات...

إن برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي بنته الحكومة منذ عام ٢٠١٦ قد بني على تحقيق عدد من الأهداف الهامة تشمل السعي نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المراحل الأولى تمهدًا لتحقيق انطلاقه اقتصادي على المدى المتوسط، وتبني فلسفة الاستمرارية والترنج في تنفيذ الإصلاحات، مع مراعاة البعد الاجتماعي من خلال إعادة توجيه النفقات إلى زيادة مخصصات الحماية الاجتماعية وتطوير آليات الاستهداف وإيجاد منظومة متكاملة عصرية تضمن الإرتقاء بمستوى معيشة المواطنين. كما تستهدف وزارة المالية إستكمال جهودها نحو السيطرة على العجز الكلى للموازنة العامة للدولة وتحقيق فائض أولى بدء من موازنة العام المالي القائم وخفض معدلات الدين لتحقيق الاستدامة المالية المرجوة.



إلا أنه لا يمكن إغفال أن أي برنامج إصلاح لابد أن يصاحب بعض الأعباء والأثار الجانبية على مستوى معيشة الأفراد، وهو ما دفع الحكومة إلى تبني حزمة من الإجراءات، مثل إجراءات زيادة العلاوات الخاصة والإستثنائية، وزيادة معاش الضمان الاجتماعي، وبرنامج تكافل وكرامة، وزيادة تنوع السلع ضمن برنامج دعم السلع التموينية، وبرامج التأمين الصحي، وزيادة مخصصات الغاز الطبيعي، وتحسين مستوى الخدمات العامة. ولقد كان لبرنامج الإصلاح الشامل الذي طبقة الحكومة المصرية أثراً ملحوظاً على إستعادة الثقة في الاقتصاد المصري وتحقيق طفرات مشهودة في مؤشرات الاقتصاد الكلى، وعلى رأسها ما تم من زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وخفض معدلات البطالة وتحقيق معدلات التضخم للمسار النزولي، وخفض عجز الحساب الخارجي وعجز الموازنة العامة للدولة والدين، وزيادة رصيد احتياطي النقد الأجنبي، بالإضافة إلى النجاح في تحقيق مرونة في سعر الصرف للتواكب مع أية تقلبات تحدث في الأسعار العالمية وتتفقات الاستثمارات. كما أدى برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى تحسن ترتيب مصر في العديد من التقارير الدولية وإشادة تلك المؤسسات بأن خطة الإصلاح تسير على المسار الصحيح، الأمر الذي يمكن ملاحظته من خلال متابعة أحدث التقارير الدولية الصادرة مؤخرًا وذلك على النحو التالي:

## تقارير دولية تشيد بأداء الاقتصاد المصري؛

- مؤسسة "ستاندرد اند بورز" ترفع تصنيفها السيادي للاقتصاد المصري من "B- إلى "B" مع الحفاظ على نظرة مستقبلية مستقرة. وهي تعد المرة الأولى التي تقوم فيها المؤسسة برفع التقييم السيادي للبلاد منذ عام ٢٠١٣. وقد أرجعت مؤسسة ستاندرد اند بورز هذا التطور الإيجابي في ضوء تحسن ثلات محاور هامة وهي؛
  - عودة النشاط الاقتصادي وتحسن هيكل النمو. حيث أشاد التقرير بارتفاع معدلات النمو وانخفاض معدلات البطالة إلى جانب تحسن هيكل نمو الاقتصاد المصري والذي أصبح أكثر توازناً من خلال تحقيق مساهمة إيجابية لكافة مصادر النمو وعلى رأسها الاستثمارات وصافي الصادرات بعد أن كان الاستهلاك هو المحرك والمحفز الرئيسي للنمو خلال السنوات الأخيرة. كما أشادت مؤسسة ستاندرد اند بورز إلى حدوث تنوع كبير في مصادر النمو المحققة من كافة القطاعات المختلفة. كما قد رفعت المؤسسة تقييراتها لنمو الاقتصاد بمصر خلال الأربع سنوات القادمة (٢٠١٨-٢٠٢١) من ٤٪ إلى ٥٪، في ضوء تحسن المؤشرات الاقتصادية التي تحقق بالفعل خلال النصف الأول من العام المالي الحالي، وعلى رأسها تحسن مؤشرات قطاع الغاز الطبيعي والسياحة والصناعات التحويلية والبناء والتشييد خاصة في ضوء زيادة الإنفاق على البنية التحتية والتوسيع في شبكة الطرق والمشروعات الكبرى مثل العاصمة الإدارية الجديدة وقناة السويس الجديدة.
  - أشادة المؤسسة بإجراءات الضبط المالي التي قامت بها الحكومة المصرية خلال الفترة السابقة مثل ترشيد دعم الطاقة وتطبيق قانون القيمة المضافة واصدار قانون الخدمة المدنية للعاملين بالجهاز الإداري للدولة، وهي الإجراءات التي ساعدت وساهمت في تحسن المؤشرات المالية بمصر على الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهها المسؤولين عن السياسة المالية من ارتفاع سعر الصرف وزيادة أسعار الفائدة وتكلفة الدين. وفي هذا الصدد، فقد أكد تقرير مؤسسة ستاندرد اند بورز على أهمية استمرار اتخاذ وتنفيذ إجراءات الضبط المالي على المدى المتوسط لخفض معدلات الدين وفاتورة خدمة الدين والوصول بهما إلى مستويات أقل تتناسب بالاستدامة، وذلك من خلال استكمال برنامج ترشيد دعم الطاقة وتحسين الادارة والتحصيل الضريبي وبالتوافق مع التحديات المالية تساهم في دفع النشاط الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.
  - تراجع الضغوط على القطاع الخارجي كنتيجة مباشرة لسياسة تحرير سعر الصرف مما زاد وحسن من تنافسية السلع والخدمات المصرية. وقد أشاد تقييم المؤسسة بتحسن أداء قطاع السياحة في ضوء تنوع مصادر الوفود السياحية لمصر مؤخراً وفي ضوء توقيع اشتئاف السياحة الروسية لمصر خلال الفترة القادمة. كما أشار إلى النتائج الإيجابية المترتبة على زيادة الانتاج المحلي من الغاز الطبيعي من حقل "ظهر" وغيرها مما ساهم في خفض فاتورة الواردات المصرية من السلع البترولية. كما حققت تحويلات العاملين بالخارج زيادة قدرها ٤ مليارات دولار في الفترة من يوليو ٢٠١٧ حتى فبراير ٢٠١٨ بنسبة نمو ٢٤٪، لتصل إلى ١٧.٣ مليارات دولار مقارنة بـ ١٣.٩ مليارات دولار في نفس الفترة العام الماضي. وعلى غرار تلك المؤشرات، فقد توقع تقرير مؤسسة "ستاندرد اند بورز" استمرار تحويلات العاملين بالخارج في تحقيق معدلات قوية ومرتفعة بعد إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، مما سيعزز من الاحتياطي من النقد الأجنبي على المدى المتوسط.
  - كما أشاد صندوق النقد الدولي في النسخة الأحدث من تقرير "آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" بتحسن آفاق النمو بالنسبة لمصر، حيث لا يزال تحسن مستوى الثقة مستمراً في تعزيز الاستهلاك والاستثمار الخاص، بالإضافة إلى زيادة حجم الصادرات والسياحة. كما أكد الصندوق في توقعاته بارتفاع إجمالي الناتج المحلي في مصر إلى ٥٪ في السنة المالية ٢٠١٨ صعوداً من ٤٪ في السنة الماضية، وتتسارع وتيرة النمو ليصل إلى ٥٪ في السنة المالية ٢٠١٩ بدعم من الزيادة المتوقعة في إنتاج الغاز الطبيعي.
  - وقد رفع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية توقعاته لآفاق النمو الاقتصادي في مصر خلال العام المالي الجاري إلى ٣٪ بزيادة قدرها ٠.٨٪ عن توقعاته السابقة التي بلغت ٤.٥٪. ويتوقع البنك أن تتتسارع وتيرة النمو في العام المالي المقبل الذي يبدأ مطلع يوليو إلى ٥٪ بدعم من استمرار الثقة من قبل المستثمرين، وتعافي السياحة، وزيادة

الاستثمارات المباشرة، وتحسن التنافسية، واستمرار تعزيز الصادرات، إضافة إلى بدء إنتاج الغاز من حقل ظهر، وتنفيذ الإصلاحات في بيئة الاستثمار، وتطبيق سياسات الاقتصاد الكلي المتوازنة.

صعدت بورصتا مصر وال سعودية كونهما أفضل الخيارات أمام مستثمرى الأسهم بالشرق الأوسط، بحسب تقرير نشره موقع **بلومبرج** وارتفع المؤشر المصرى Egx30 لأكثر من ١٨٪ من بداية العام، بدعم من إشادة المستثمرين بالإصلاحات الاقتصادية التى حدثت بمصر، وخطط الحكومة لطرح حصص فى شركات حكومية.

كما احتلت البورصة المصرية الأول عربياً والمركز الثاني أفريقياً والمركز الخامس عالمياً من بداية ٢٠١٨ وحتى الأسبوع الثاني من مايو ٢٠١٨ وفقاً لبيانات موقع **كانتري إيكونومي** - المتخصص في المؤشرات الاقتصادية.

أشارت الشركة العالمية "رينسيانس كابيتال" من خلال أحدث مقال لها أن مصر ستجذب بدءاً من ٢٠١٩ المصانع صغيرة ومتوسطة الحجم والتي بنيت في التسعينيات في وسط أوروبا ورومانيا، مدرومة بتحسن مستوى التعليم ومستوى الأجور وتتوفر إمدادات الكهرباء والبنية التحتية المطلوبة لدعم وتطوير قطاع الصناعة ليتجاوز مساهمته ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كما أوضحت بأن الإبقاء على العملة عند مستويات منخفضة أو عند قيمتها العادلة، والالتزام بالخطط المالية الحالية، وتحسين بيئة الأعمال والتركيز على الاحتياجات طويلة الأجل لقطاعي التعليم والاستثمار ستكون بمثابة المتطلبات الرئيسية لكي تتمكن مصر من زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٦-٥٪ إلى ٨-٦٪ خلال العقد المقبل.

أشارات شبكة "سي ان بي سي" الإخبارية الأمريكية في تقرير نشرته على موقعها الإلكتروني أن اقتصاد مصر يظهر إشارات حقيقة على الاستقرار، متعافياً من أزمات الديون التي تعرض لها مصر، ليبدأ في جنى ثمار قرار تحديد سعر الصرف الذي تم نهاية عام ٢٠١٦، ومتغلباً على ارتفاع معدلات التضخم في الفترة الماضية. وأوضحت الشبكة أن المستثمرين لا يزالون متحمسين لحالة الانتعاش التي تشهدها مصر منذ بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، خاصةً بعد نجاح مصر في التوقيع على اتفاق تمويل بقيمة ١٢ مليار دولار مع صندوق النقد الدولي، بجانب إمكانية الحصول على ٣ مليارات دولار أخرى من البنك الإسلامي للتنمية. وأضافت أن المستثمرين يعودون النظر لإمكانيات الاقتصاد المصري، في الوقت الذي يتوقع أن ينجح اقتصادها في توفير عائدات قوية، كما تتوقع الشبكة زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من المخاوف من ارتفاع أسعار الفائدة العالمية.

## ومن المؤشرات الإيجابية الأخيرة ما يلى:

ارتفاع مؤشر مديرى المشتريات ليصل إلى ٤٩,٢ في مايو ٢٠١٨، مقارنة بأدنى مستوى له في خمس سنوات عند ٤١,٨ في نوفمبر ٢٠١٦. وذلك في ضوء الزيادات الكبيرة في مؤشر طلبيات التصدير الجديدة ليصل إلى ٤٩، والزيادة في مؤشر الطلبيات الجديدة ليصل إلى ٥١,٠ والزيادة في مؤشر الإنتاج ليسجل ٤٩,٣ بالإضافة إلى زيادة مؤشر مخزون المشتريات إلى ٤٥,٨، وإنخفاض أسعار مدخلات الإنتاج للشركات في ضوء إنخفاض أسعار الطاقة وتكليف العمالة.

قام البنك المركزي بتمويل ٦٢ ألف مشروع بقيمة تقترب من ٧٠ مليار جنيه وتحصيص ٢٠٠ مليار جنيه بأسعار فائدة منخفضة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، في ضوء توجيهات الرئيس بإعطاء أولوية متقدمة لدعم الشباب وتمكينهم اقتصادياً.

ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية بشكل ملحوظ ليسجل ٤٤ مليار دولار في أبريل ٢٠١٨ (يغطي ٧,٩ أشهر من الواردات فقط)، مقارنة بـ ٢٨,٦ مليار دولار في أبريل ٢٠١٧ (يغطي ٤,٨ أشهر من الواردات فقط)، ومقارنة بأدنى مستوى له عند ١٣,٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣ (مما يغطي ٣,٥ أشهر من الواردات فقط).

وعلى صعيد المالية العامة، انخفض عجز الموازنة ليسجل ٤٦,٤٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٧/٢٠١٨، مقارنة بـ ٧,٩٪ خلال نفس الفترة من العام الماضي حيث ارتفعت الإيرادات بوتيرة أسرع من المصروفات، ويأتي ذلك انعكاساً للإصلاحات المالية التي تم بدء العمل بها خلال العامين السابقيين. وعلى جانب الإيرادات، هناك زيادة ملحوظة في الإيرادات الضريبية حيث سجلت ضريبة المبيعات ٢٠٨,٢ مليار جنيه (بزيادة بلغت

٧٨ مليار جنيه) عن نفس الفترة من العام السابق في ضوء زيادة الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات فضلاً عن زيادة ضريبة الدخل التي حققت ١١٩,٩ مليار جنيه والضرائب على المرتبات المحلية سجلت نحو ٢٩,٠ مليار جنيه. كما ارتفعت متحصلات قاتة السويس لتسجل ٢٠,٣ مليار جنيه، وإرتفاع المتحصلات من باقى الشركات لتصل نحو ٣٥,٢ مليار جنيه. أما على جانب المصروفات، فقد ارتفع الإنفاق على دعم السلع التموينية بنسبة ٧٧,٠٪ لتبلغ ٤٠,٨ مليار جنيه، وإرتفعت مساهمة الخزانة في صناديق المعاشات بـ ١٦,٣٪ لتحقق ٤٠,٨ مليار جنيه، وإرتفع الإنفاق على برنامج تكافل وكرامة ومعاش الضمان الاجتماعي بـ ٧٠,٦٪ لتحقق ١٤,٠ مليار جنيه. وعلاوة على ذلك، ارتفع الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بنسبة ٦٣٠,٢٪ ليبلغ نحو ٥٩,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

فيما يتعلق بالتطورات النقدية، فقد انخفض معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ليحقق ٤٪ (٣٢٩٥ مليار جنيه) في نهاية شهر فبراير ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٣٦,٦٪ في نفس الشهر من العام المالي السابق. يمكن تقسيم ذلك في ضوء انخفاض النمو السنوي لصافي الأصول المحلية بشكل ملحوظ ليحقق ٣٩٨١,٣٪ (٢٩٨١,٣ مليار جنيه) في نهاية شهر فبراير ٢٠١٨، مقارنة بـ ٣٧,٨٪ نهاية شهر فبراير ٢٠١٧. والجدير بالذكر أن الإنقاض الحكومي انخفض والذي انعكس بدوره على تباطؤ النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية بنسبة ٧٢,٢٪ (٢٠٧٣,٧ مليار جنيه) في نهاية شهر فبراير ٢٠١٨، مقابل ٦٢٦,٩٪ في نهاية شهر فبراير ٢٠١٧. من جهة أخرى، حقق صافي الأصول الأجنبية نسبة نمو موجبة لمدة عام حيث بلغت ٤٦٨,٩٪ (٣١٣,٦ مليار جنيه) في نهاية شهر فبراير ٢٠١٨، مقارنة بنمو سلبي ٨٥,٢٪ (-٨٥,٢ مليار جنيه) في نهاية شهر فبراير ٢٠١٧.

أما بالنسبة لمعدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية تشير أحدث البيانات إلى استمرار إنحسار الموجة التضخمية لمعدل التضخم السنوي ليحقق نحو ١٣,١٪ في شهر ابريل ٢٠١٨ وهو أقل معدل تضخم سنوي تم تحقيقه منذ شهر مايو ٢٠١٦، مقارنة بـ ١٣,٣٪ خلال الشهر السابق، ومقابل ٣١,٥٪ في شهر ابريل ٢٠١٧. وهو ما يمكن تقسيمه في الأساس في ضوء تباطؤ معدلات التضخم السنوية لبعض المجموعات الرئيسية خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ "الطعام والشراب"، و "المطاعم والفنادق".

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٨ الإبقاء على سعر العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسurer العمليات الرئيسية للبنك المركزي دون تغيير عند مستوى ١٦,٧٥٪ و ١٧,٧٥٪ و ١٧,٢٥٪ على الترتيب. وكذلك الإبقاء على سعر الائتمان والخصم بمقدار عند مستوى ١٧,٢٥٪.

**حق ميزان المدفوعات** فانصاً كلياً بلغ ١٠٠,٩٧ مليار دولار (٤,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٧/٢٠١٨، مقابل ١٠٠,٩٨ مليار دولار (٤,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. حيث أرتفع فائض ميزان الخدمات ليصل إلى ٧,٨ مليار دولار (٣,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) خلال فترة الدراسة، مقابل ٣,٣ مليار دولار (١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) خلال فترة المقارنة مدفوعاً بزيادة المتحصلات من السياحة والسفر بمعدل زيادة بلغ ١٥٥,٢٪، بالإضافة إلى تحقيق التحويلات الرسمية فائض بلغ ١٩,٦ مليار دولار (١,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) خلال فترة الدراسة، مقابل ١٥,٨ مليار دولار (٦,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) خلال فترة المقارنة مدفوعاً بزيادة تحويلات العاملين بالخارج بمعدل زيادة بلغ نحو ٢٣,٢٪ عن نفس الفترة من العام المالي السابق. فضلاً عن ذلك، فقد تراجع العجز في الميزان التجاري بشكل طفيف إلى ٢٨,٠ مليار دولار (١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي) خلال نفس الفترة يوليو-مارس ٢٠١٧/٢٠١٨، مقابل عجز بلغ ٢٨,٣ مليار دولار (١,١٪ من إجمالي الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق (في ضوء زيادة الصادرات مما عوض الارتفاع في الواردات). من جهة أخرى، شهد الحساب الرأسمالي والمالي انخفاض في صافي التدفقات، حيث حقق صافي تدفق للداخل قدره ١٩,٠ مليار دولار، مقابل ٢٧,١ مليار دولار خلال فترة المقارنة، مدفوعاً بالأساس إلى انخفاض التزامات البنك المركزي مع العالم الخارجي بنحو ١٤٣,٣٪، في حين ارتفع صافي تدفقات محفظة الأوراق المالية في مصر بنحو ٩١,٣٪ مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق.

- ففازت إيرادات مصر من قطاع السياحة بنحو ٨٣,٣ % إلى حوالي ٢,٢ مليار دولار في الربع الأول من العام مع زيادة أعداد السياح الوافدين إلى البلاد نحو ٣٧,١ % أي حوالي ٢,٣٨٣ مليون سائح. حيث بلغ عدد الليالي السياحية ٢٣,٨ مليون ليلة في الربع الأول.
- سجل رأس المال السوقى للبورصة المصرية أكثر من تريليون جنيه لآخر جلسات الأسبوع المنتهى من شهر ابريل ٢٠١٨ ، وهو مستوى تاريخي وغير مسبوق، مما يؤكد سلامة وصحة الإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها الحكومة لتحقيق الاستقرار الكلى.
- حققت تحويلات العاملين بالخارج زيادة قدرها ٣,٤ مليار دولار في الفترة من يوليو ٢٠١٧ حتى فبراير ٢٠١٨ بنسبة نمو ١٤,٢ %، لتسجل ١٧,٣ مليار دولار مقارنة بـ ١٣,٩ مليار دولار في نفس الفترة العام الماضى. وعلى غرار تلك المؤشرات، فقد توقعت مؤسسة "ستاندرد آند بورز" استمرار تحويلات العاملين بالخارج في تحقيق معدلات قوية ومرتفعة بعد إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، مما سيعزز من الاحتياطي من النقد الأجنبي على المدى المتوسط.
- أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط أن **الناتج المحلي الإجمالي** ارتفع في الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ بنحو ٥٥,٣ % مقارنة بـ ٣,٩ % في الفترة ذاتها من العام المالي السابق. وقد حقق صافي الصادرات مساهمة إيجابية في النمو بـ ٠,٩ نقطة مئوية مقارنة بـ ٦,٢ % في نفس الفترة من العام السابق. كما ساهم الإستهلاك الخاص والعام في النمو بـ ٢,٩ نقطة مئوية مقارنة بـ ٧,١ في الربع الثاني من العام السابق. فضلاً عن مساهمة الاستثمارات في النمو بنسبة أقل وصلت لـ ١,٥ نقطة مئوية مقارنة بـ ٣ نقطة مئوية في العام السابق. وارتفع مؤشر الإنتاج الإجمالي بنسبة ٩,٢ % مقارنة بالعام السابق ليسجل متوسط ١٣٧,٧ نقطة في الربع الثاني من العام ٢٠١٧ مقارنة بمعدل نمو ٠,١ في نفس الفترة من العام السابق. ويأتي ذلك في ضوء ارتفاع مؤشر السياحة ليصل نحو ٧٨,٩ % سنوياً محققاً متوسط ١٠١,٤ نقطة خلال الربع الثاني من العام الحالى مقارنة بمعدل نمو ٢١,٥ % في خلال نفس الفترة من العام السابق، وزيادة مؤشر الغاز الطبيعي بـ ١٩,٩ % سنوياً ليحقق متوسط ١٨٢,٤ نقطة خلال الربع الثاني من العام الحالى مقارنة بمعدل نمو ٦,٩ % خلال نفس الفترة من العام السابق.
- أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إن معدل البطالة في البلاد تراجع إلى ١٠٠,٦ % في الربع الأول من ٢٠١٨ مقابل ١٢ % نفس الفترة من العام المالي السابق. وبلغت القوى العاملة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨ حوالي ٢٩,٢ مليون شخص.
- ارتفع إجمالي الدين الحكومي (الم المحلي والخارجي) ليصل إلى ٣٦٧٦ مليار جنيه (١٠٥,٩ % من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية مارس ٢٠١٧ ، ويرجع ذلك في الأساس إلى زيادة الدين المحلي في ضوء ارتفاع ديون الخزانة إلى ١٠٩٦ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٧ ، مقارنة بـ ٨١٦ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٦ . (جدير بالذكر ان البيانات الخاصة بنهاية يونيو ٢٠١٧ لا تزال تحت الإعداد وسوف يتم نشرها فور الانتهاء منها). كما ارتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى ٢٩,٨ مليون دولار في نهاية ديسمبر ٢٠١٧ مقارنة بـ ٢٥,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٧ . في حين انخفضت ديون السلطات النقية إلى ٢٧,٤ دولار في نهاية ديسمبر ٢٠١٧ مقارنة بـ ٣٠,٣ مليون دولار في العام المالي الماضي.
- وتجدر الإشارة أنه تم سداد مبلغ ٣٠ مليار دولار خلال العام الماضى ٢٠١٧ ، حيث تم توزيعه ما بين سندات وديون خارجية لصالح بنوك دولية منها البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد وودائع وقروض من دول منها السعودية وليبيا وتركيا، بالإضافة إلى التزامات على جهات حكومية منها هيئة البترول، والتزامات أيضاً لنادي باريس للدائنين، وذلك نفلاً عن البنك المركزي.
- ارتفع إنتاج مصر من الغاز الطبيعي بنسبة ٦٠ % منذ بداية عام ٢٠١٦ . ومن المتوقع أن تحقق مصر اكتفاء ذاتياً من الغاز الطبيعي في عام ٢٠١٨ وأن تحقق فائضاً بالتزامن مع بدء العمل في حقل ظهر في نهاية ديسمبر ٢٠١٧ والذي يبلغ احتياطيه ٣٠ مليار متر مكعب من الغاز.
- ارتفعت صادرات مصر إلى أكبر ١٠ دولة في الفترة يوليو-مارس ٢٠١٨/٢٠١٧ بنسبة ٣ % لتصل إلى ٨ مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق. حيث ارتفعت صادرات مصر لكل من تركيا بنسبة ٢٦ % لتحقق ١,٣ مليار

دولار، والولايات المتحدة الامريكية بنسبة ١٣% لتحقق ٩١٢ مليون دولار، وایطاليا بنسبة ١٦% لتحقق ٦٨٧ مليون دولار، واسبانيا بنسبة ٢٣% لتحقق ٤١ مليون دولار مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق. وقد ارتفعت الصادرات المصرية لأسواق الاتحاد الأوروبي بنسبة ٩% خلال فترة الدراسة لتحقق ٣,٧ مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق (تمثل ٦٢% من صادرات مصر الى الاتحاد الأوروبي لدولتي اسبانيا وایطاليا).

• ارتفعت الصادرات المصرية خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٨/٢٠١٧ من السلع تامة الصنع بنسبة ٣% لتحقق ٩,٤ مليار دولار، والقطن الخام بنسبة ٥٠% لتسجل ١٠٣ مليون دولار، والمواد الخام بنسبة ١٠% لتصل الى ٢,٢ مليار دولار، والوقود بنسبة ٩٠% لتحقق ٧٦ مليون دولار مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق. حيث ارتفعت صادرات مصر من **مجموعة التجهيزات الصناعية** (مستلزمات صناعية أولية ومصنعة) بنسبة ١% لتسجل ٩ مليار دولار. كما ارتفعت صادرات مصر من **السلع الاستهلاكية** (السلع المعمرة وغير المعمرة) بنسبة ٨% لتحقق ٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة مقارنة بنفس الفترة خلال العام المالي السابق.

• وقع مجلس الوزراء مذكرة تفاهم حول "الشراكة الاستراتيجية في مجال الطاقة بين مصر والاتحاد الأوروبي خلال الفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ وذلك في مجالات تتضمن دعم تطوير قطاع البترول والغاز، واستمرار الدعم لإصلاحات قطاع الكهرباء، إلى جانب تطوير مركز تداول الطاقة، وتحقيق المزيد من الدعم في مجال الطاقة المتقدمة من خلال معايير ومشروعات مشتركة، فضلاً عن دعم إضافي لاستراتيجيات وسياسات وتدابير كفاءة الطاقة عبر مختلف القطاعات، ودفع التعاون في المجالات التكنولوجية والعلمية والصناعية في مجال الطاقة. جاءت تلك الاتفاقية في ظل اشادة الاتحاد الأوروبي بالنجاحات القياسية التي تحققت في قطاع البترول واكتشافات الغاز الجديدة بالبحر المتوسط وتنامي دور مصر المحوري في هذا المجال، لافتاً إلى نظرة الاتحاد الأوروبي لمصر باعتبارها البوابة الرئيسية للاستفادة من تلك الاكتشافات، في ضوء توافر البنية الأساسية المطلوبة من مصانع الإسالة والموانئ وشبكات خطوط الغاز بالإضافة للموقع الاستراتيجي.

• أعلنت الشركة "إيني" الإيطالية بدء تشغيل وحدة الإنتاج الثانية بحق ظهر لإنتاج الغاز الطبيعي بالبحر المتوسط، والتي من شأنها زيادة الطاقة الإنتاجية للحقول إلى نحو ٨٠٠ مليون قدم مكعب يومياً من الغاز الطبيعي يومياً، حيث تعمل الوحدة الثانية بطاقة ٤٠٠ مليون قدم مكعب يومياً من الغاز. وأوضحت الشركة إنها تعتمد الاستمرار، مع نفس الأداء الاستثنائي، بغية التوصل إلى ١,٢ مليار قدم مكعب يومياً خلال شهر مايو عام ٢٠١٨، ونحو ٢ مليار قدم قبل نهاية عام ٢٠١٨، والوصول إلى سقف الإنتاج ٢,٧ مليار قدم مكعب يومياً من الغاز في عام ٢٠١٩.

• أعلنت وزارة المالية عن برنامج جديد للطروحات العامة. حيث يتضمن البرنامج طرح نسب من حصة الحكومة في ٢٣ شركة كمرحلة أولى، منها ١٤ شركة ستقيد للمرة الأولى بالبورصة المصرية وشركات ستقوم الحكومة المصرية بزيادة نسب طروحاتها من الأسهم المملوكة للدولة عن طريق زيادة رؤوس أموال تلك الشركات. حيث تتراوح الحصص المطروحة ما بين ١٥ و ٣٠% من رأس مال الشركة إلا إذا كانت حصة المال العام تقل عن ذلك. ومن المستهدف أن يتم تنفيذ البرنامج خلال فترة تتراوح ما بين ٢٤ و ٣٠ شهراً، وذلك من أجل توسيع قاعدة الملكية وزيادة رأس المال السوقي للبورصة المصرية وزيادة قيمة وكمية التداول اليومي. ومن المتوقع أن تصل القيمة الإجمالية للأسهم المطروحة حوالي ٨٠ مليار جنيه، وأن تصل القيمة السوقية للشركات المطروحة إلى حوالي ٤٣٠ مليار جنيه.

• طرح شهادة أمان للتأمين على العمالة المؤقتة. قامت ؛ بنوك في مارس ٢٠١٨ بطرح شهادات "أمان" بهدف توفير غطاء تأميني للفئات الفقيرة التي تشمل العمالة الحرجة والمؤقتة وغير المنتظمة والموسمية والمزارعين، وتمتد كذلك لتشمل جميع المصريين من سن ١٨ عاماً وحتى ٥٩ عاماً. وتمثل قيمة الشهادة بقيمة ٥٠٠ جنيه للواحدة بحد أقصى خمس شهادات للشخص الواحد. وتتوفر عائد مجزى يصل إلى نحو ١٦%، كما تشمل الشهادة تأمين على الحياة من خلال صرف تعويض عند الوفاة يصل إلى نحو ١٠ آلاف جنيه، وبحد أقصى ٥٠ ألفاً للوثائق الخمس.

## وفيما يلى شرح تفصيلي لأهم تطورات أداء قطاعات الاقتصاد الكلى...

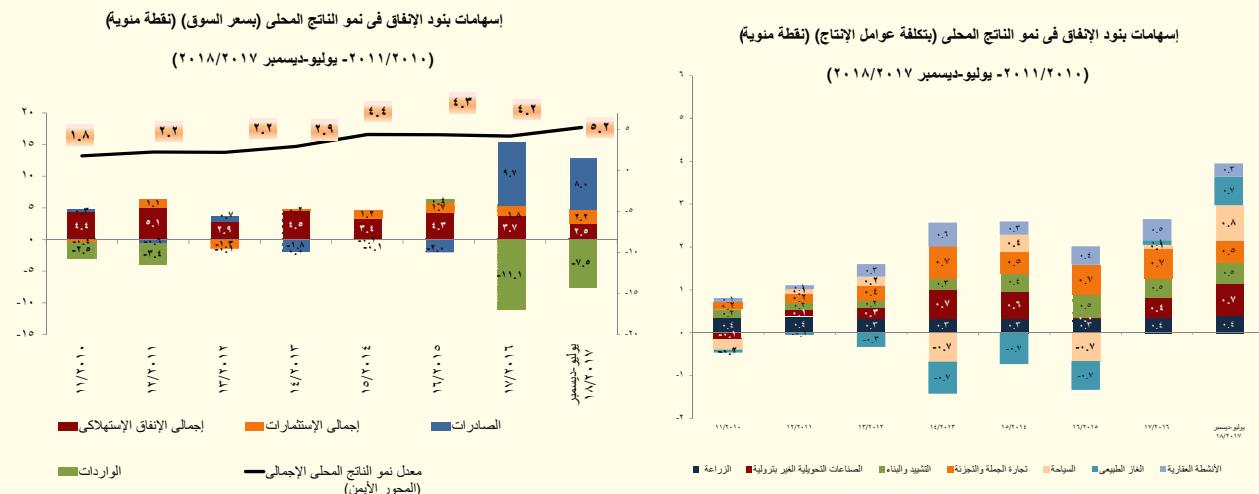
### معدل نمو الناتج المحلي:

أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط أن الناتج المحلي الإجمالي **ارتفاع في الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ بنحو ٥٥,٣ % مقارنة بـ ٣,٩ %** في الفترة ذاتها من العام المالي السابق. وقد حقق صافي الصادرات مساهمة إيجابية في النمو بـ ٩,٠ نقطة مئوية مقارنة بـ ٦,٢ % في نفس الفترة من العام السابق. كما ساهم الاستهلاك الخاص والعام في النمو بـ ٢,٩ نقطة مئوية مقارنة بـ ٧,١ في الربع الثاني من العام السابق. فضلاً عن مساهمة الاستثمارات في النمو بنسبة أقل وصلت لـ ١,٥ نقطة مئوية مقارنة بـ ٣ نقطة مئوية في العام السابق. وارتفع مؤشر الانتاج الإجمالي بنسبة ٩,٢ % مقارنة بالعام السابق ليسجل متوسط ١٣٧,٧ نقطة في الربع الثاني من العام ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بمعدل نمو ٠,١ في نفس الفترة من العام السابق. ويأتي ذلك في ضوء ارتفاع مؤشر السياحة ليصل نحو ٧٨,٩ % سنوياً محققاً متوسط ١٠١,٤ نقطة خلال الربع الثاني من العام الحالي مقارنة بمعدل نمو ٢١,٥ % في خلال نفس الفترة من العام السابق، وزيادة مؤشر الغاز الطبيعي بـ ١٩,٩ % سنوياً ليحقق متوسط ١٨٢,٤ نقطة خلال الربع الثاني من العام الحالي مقارنة بمعدل نمو ٦,٩ خلال نفس الفترة من العام السابق.

وبالتالي فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو بنحو ٥,٢ % خلال النصف الأول من العام ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بـ ٣,٧ خلال نفس الفترة من العام الماضي. مدفوعاً بمساهمة إيجابية من الاستهلاك العام والخاص بـ ٢,٥ نقطة مئوية مقارنة بـ ٤,٥ نقطة مئوية في نفس الفترة من العام السابق. فضلاً عن مساهمة الاستثمارات في النمو بـ ٢,٢ نقطة مئوية مقارنة بـ ٢,٤ نقطة مئوية في العام السابق. كما حقق صافي الصادرات مساهمة إيجابية في النمو بنحو ٦,٠ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة سلبية ٣,٢ نقطة مئوية في العام السابق.

على جانب الطلب، فقد استمر كل من الاستهلاك العام والخاص في المساهمة في النمو خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، حيث حقق الاستهلاك الخاص خلال فترة الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٢,٦ %، مقارنة بـ ٥,٢ % خلال نفس الفترة من العام المالي السابق (مساهمة في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٢,٣ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٤,٢ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق الاستهلاك العام معدل نمو قدره ٢,٦ % خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٢,٢ % خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ (مساهمة في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٠,٣ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٢,٠ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). كما تعكس أحدث البيانات تحسن أداء الإستثمارات، حيث حققت معدل نمو قدره ١٥,١ % خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل معدل نمو يقدر بـ ١٩ % خلال النصف الأول من العام المالي السابق (مساهمة في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٢,٢ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٤,١ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة).

على الجانب الآخر، حقق صافي الصادرات إسهاماً إيجابياً في النمو بلغ ٦,٠ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة سلبية بنحو ٢,٣ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة. وقد جاءت هذه التطورات في ضوء تحقيق الصادرات لنمو قدره ٦٥,٨ %، مقارنة بمعدل نمو يقدر بنحو ٣٦,٩ % خلال فترة المقارنة (معدل مساهمة بنحو ٨ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة أقل بنحو ٤,١ نقطة مئوية خلال العام المالي السابق). بينما ارتفعت الواردات بـ ٣٢,٥ % خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ لتحقق بذلك معدل مساهمة سلبية بلغ ٧,٥ نقطة مئوية، مقارنة بـ ٧,٣ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.



أما على جانب العرض، فقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو سبع قطاعات، على رأسها السياحة حيث حقق نمواً بلغ ٤٤,٥ %، وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل إيجابي في النمو بنحو ٠,٨ %، نقطة مئوية في مقارنة بمساهمة سلبية قدرها ٦,٠ %، نقطة مئوية خلال فترة المقارنة. وقد حقق أيضاً قطاع الصناعات التحويلية الغير بترولية معدل نمو قدره ٥,٦ % (مساهمة في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٠,٧ %، نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، وهو نفس الإسهام المحقق خلال فترة المقارنة). كما حقق قطاع تجارة الجملة والتجزئة معدل نمو قدره ٣,٣ % (مساهمة في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٠,٥ %، نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٠,٧ %، نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). كما حقق قطاع التشييد والبناء معدل نمو قدره ٩,٩ % (مساهمة في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٠,٥ %، نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٠,٤ %، خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). أما بخصوص قطاع الزراعة فقد حقق معدل نمو قدره ١ % (مساهمة في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٠,٤ %، نقطة مئوية خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، وهو نفس الإسهام المحقق خلال فترة المقارنة)، وقطاع الأنشطة العقارية حقق معدل نمو قدره ٣,٢ % (مساهمة في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٠,٣ %، نقطة مئوية مقارنة بمساهمة قدرها ٤,٤ %، نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). ويجد الإشارة إلى أن قطاع استخراج الغاز الطبيعي حقق معدل نمو قدره ٢٠,٢ % خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ (مساهمة في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٠,٧ %، نقطة مئوية خلال فترة الدراسة مقارنة بمساهمة قدرها ١,٠ %، نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق).

ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٦٢,٣ % من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧.

### حول تطورات أداء المالية العامة؟

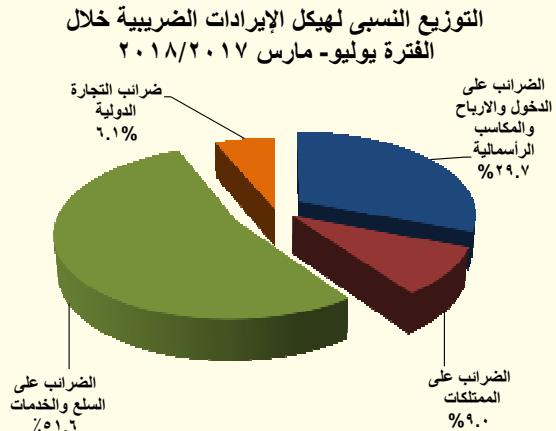
تشير تطورات الأداء المالي للفترة يوليو- مارس ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى تحسن مؤشرات المالية العامة، حيث تراجعت نسبة العجز الكلى للناتج المحلي الإجمالي لتحقق نحو ٦,٤ % خلال فترة الدراسة (مسجلاً حوالي ٢٧٦,٣ مليار جنيه)، مقارنة بـ ٧,٩ % (٣٢٣,٣ مليار جنيه خلال يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦). وذلك في ضوء تحقيق الإيرادات معدل نمو أكبر قدره ٣٦,٩ % مقابل ٢٢,٣ % للمصروفات.

|   |   |
|---|---|
| العجز الكلى خلال يوليو- مارس ١٧/١٦        | العجز الكلى خلال يوليو- مارس ١٨/١٧        |
| ٢٧٣,٣ مليار جنيه (٧,٩% من الناتج المحلي)  | ٢٧٦,٣ مليار جنيه (٦,٤% من الناتج المحلي)* |
| الإيرادات                                 | الإيرادات                                 |
| ٣٦٣,٧ مليار جنيه (١٠,٥% من الناتج المحلي) | ٤٩٧,٨ مليار جنيه (١١,٦% من الناتج المحلي) |

\*تم مراجعة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي مؤخراً لتصبح ٣٤٧٠ مليار جنيه في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ بدلاً من تقديرات سابقة بـ ٣٤٧٨ مليار جنيه. في حين قررت توقعات الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بـ ٤٢٨٦,٥ مليار جنيه وفقاً لتقديرات وزارة المالية.

وفيما يلى شرح مفصل لأهم التطورات:

### على جانب الإيرادات،



حققت جملة الإيرادات نحو ٤٩٧,٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٨/٢٠١٧، لترتفع بنحو ١٣٤,١ مليار جنيه بنسبة ٣٦,٩%، مقابل نحو ٣٦٣,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس نتيجة إرتفاع الإيرادات الضريبية (تمثل ٨١,٠% من إجمالي الإيرادات) بنحو ١٣٤,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، بنسبة نمو بلغت ٥٠,٠% لتحقق نحو ٤٠٣,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٢٦٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. بينما انخفضت الإيرادات غير الضريبية (تمثل ١٩% من إجمالي الإيرادات) بنحو ٢,٠ مليار جنيه بنسبة ٠٢,٠% لتحقق ٩٤,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ٩٤,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وقد ارتفعت الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية (وهي الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الاقتصادي) لتحقق معدل زيادة بلغ ٤٧,٢%， وذلك في ضوء إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من ضريبة الدخل بنحو ٣٣,٢% ومن ضريبة المبيعات بنحو ٥٦,١%.

### على جانب الإيرادات الضريبية

فقد تحسن أداء الحصيلة الضريبية من كل من الضرائب على الدخل (تمثل ٢٤,١% من إجمالي الإيرادات) والضرائب على السلع والخدمات (تمثل ٤١,٨% من إجمالي الإيرادات) والضرائب على الممتلكات (تمثل ٧,٣% من إجمالي الإيرادات) والضرائب على التجارة الدولية (تمثل ٥٥,٠% من إجمالي الإيرادات) خلال فترة الدراسة مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التي تم تطبيقها منذ بداية العام المالي الماضي وإستمرت في العام المالي الحالى.

**ارتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ٣٧,٣ مليار جنيه (بنسبة ٤٥,١%) لتحقق ١١٩,٩ مليار جنيه (٢,٨% من الناتج المحلي).**

- تمثل الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية نحو ٢٩,٧% من إجمالي الإيرادات الضريبية.

**ويرجع ذلك في الأساس في ضوء:**

- ارتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ٦,٤ مليار جنيه) بنسبة ٢٨,١% لتحقق نحو ٢٩,٠ مليار جنيه، مقابل ٢٢,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- ارتفاع المدحولات من قناة السويس (بنحو ٥,٥ مليار جنيه) بنسبة ٣٧,٢% لتحقق ٢٠,٣ مليار جنيه، مقابل ١٤,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- ارتفاع المدحولات من باقي الشركات (بنحو ٩,٨ مليار جنيه) بنسبة ٣٨,٦% لتحقق نحو ٣٥,٢ مليار جنيه، مقابل ٢٥,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

**ارتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٧٧,٩ مليار جنيه (بنسبة ٥٩,٨%) لتحقق نحو ٢٠٨,٢ مليار جنيه (٤,٩% من الناتج المحلي).**

- تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو ٥١,٦% من إجمالي الإيرادات الضريبية.

**ويرجع ذلك في الأساس إلى ارتفاع المدحولات من كل من:**

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٤٠,٦% لتحقق ٩٣,٥ مليار جنيه، مقابل ٦٦,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ٨٦,٦% لتحقق نحو ٢٣,١ مليار جنيه، مقابل ١٢,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- الضرائب على السلع المحلية (سلع جدول ١) بنسبة ٩٢,٨% لتحقق نحو ٦٩,٦ مليار جنيه، مقابل ٣٦,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- ضرائب الممغة بنحو ٢٦,٣% ليحقق نحو ٩,٠ مليار جنيه، مقابل ٧,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

**ارتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية** بنحو ٦,٣ مليار جنيه (بنسبة ٣٤,٥٪) لتحقق ٢٤,٧ مليار جنيه (٦٠٪ من الناتج المحلي).

- تمثل الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية نحو ٦,١٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- في ضوء ارتفاع حصيلة ضرائب جمركية قيمية بنسبة ٣٤,٨٪ لتحقق نحو ٢٣,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٧,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

**ارتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات** بنحو ١٣,١ مليار جنيه (بنسبة ٥٦,٧٪) لتحقق ٣٦,٣ مليار جنيه (٨٠٪ من الناتج المحلي).

- تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ٩,٠٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- في ضوء ارتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ٦٢,٣٪ لتحقق نحو ٣٠,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

## على جانب الإيرادات غير الضريبية

- إنخفضت الإيرادات غير الضريبية الأخرى إلى نحو ٩٤,٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل نحو ٩٤,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق في ضوء إنخفاض او تأخر العوائد المحصلة.

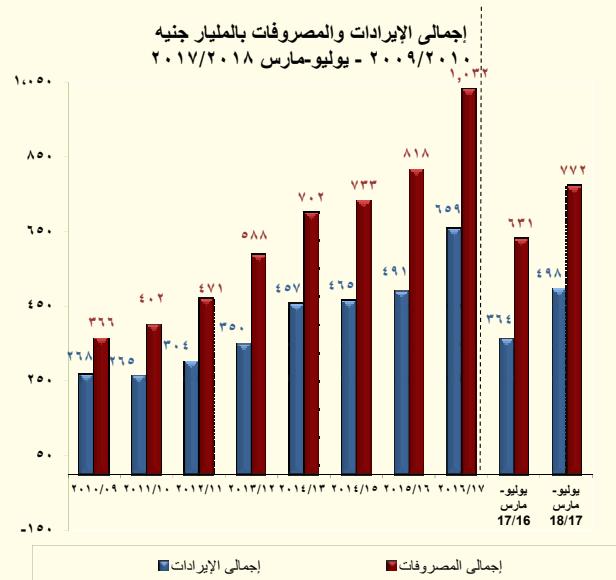
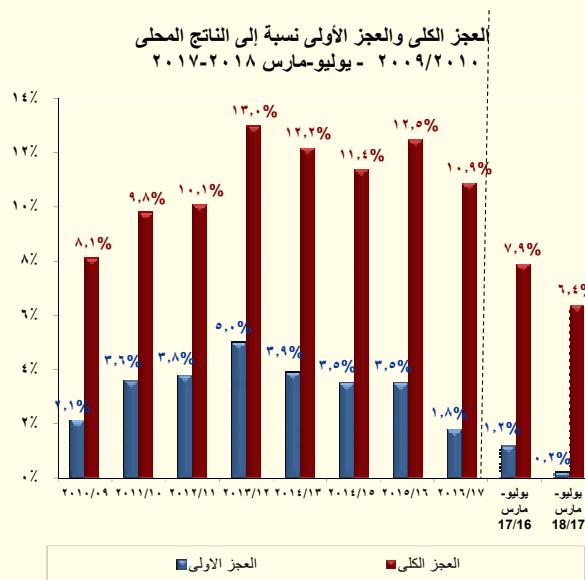
وقد حققت عوائد الملكية نحو ٩٤,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٩٤,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. وقد انخفضت العوائد من هيئة قناة السويس بنحو ٥,٦ مليار جنيه (بنسبة ٢٨,٢٪) لتحقق ١٤,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ١٩,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي، وقد

إنخفضت العوائد المحصلة من البنك المركزي<sup>٢</sup> لتحقق نحو ٥,٢ مليار جنيه والعوائد من الهيئات الاقتصادية لتحقق ٤,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وقد حققت الإيرادات المتنوعة نحو ٣٠,٤ مليار جنيه لترتفع بنحو ١٨,١ مليار جنيه، بنسبة ١٤٧,٥% خلال فترة الدراسة، مقابل ١٢,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

وحققت حصيلة بيع السلع والخدمات نحو ٢٣,٨ مليار جنيه لترتفع بنحو ٣,٦ مليار جنيه بنسبة ١٧,٧% خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٢٠,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

حققت المنح نحو ٤٠٦ مليون جنيه خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل ٥٠٨ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق (في الأساس نتيجة لانخفاض المنح من حكومات أجنبية بنحو ٧٩ مليون جنيه مقارنة بنفس الفترة من العام السابق).



## ٤. أما على جانب المصروفات،

تقوم وزارة المالية بتطبيق إصلاحات مالية تستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفئات الأقل دخلاً لتحقيق أفضل عائد إجتماعى من خلال الاستثمار فى رأس المال البشرى والبنية التحتية لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية.

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلى للموازنة العامة للدولة إلى أن المصروفات العامة بلغت نحو ٧٧٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (١٨,٠% من الناتج المحلي) لترتفع بنحو ٣٢,٣% عن نفس الفترة من العام المالي السابق.

- زيادة مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة بنسبة ٨,٧% لتبلغ نحو ١٧١,٧ مليار جنيه (٤,٠% من الناتج المحلي) خلال فترة الدراسة (في ضوء ارتفاع المرتبات الدائمة لتصل إلى ٤٨,٨ مليار جنيه، وزيادة المكافآت لتصل إلى ٥٦,١ مليار جنيه، وارتفاع البدلات النوعية لتحقق ١٨,١ مليار جنيه، وزيادة المزايا العينية لتصل إلى ٣,٨ مليار جنيه).

<sup>٢</sup>/ يرجع الإنخفاض فى أرباح الأسهم من البنك المركزي فى الأساس نتيجة لانخفاض أرباح البنك المركزي نتيجة السياسة النقدية المقيدة المتبعه منذ بداية العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ والتي تم خلالها رفع أسعار الفائدة للعمل على خفض معدلات التضخم.

- زيادة الإنفاق على شراء السلع والخدمات بـ ٤,٦ مليار جنيه (بنسبة ١٨,٧%) ليحقق نحو ٢٩,١ مليار جنيه (٥٠,٧% من الناتج المحلي) (فى ضوء زيادة الإنفاق على المياه والإنارة لتسجل ٢,٨ مليار جنيه وزيادة الإنفاق على المواد الخام لتسجل ٧,٤ مليار جنيه).
- زيادة المصروفات على الفوائد بنسبة ١٦,٠% لتصل إلى نحو ٢٦٨,٩ مليار جنيه (٦,٣% من الناتج المحلي)، مقارنة بـ ٢٣١,٧ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- زيادة الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية بنحو ٤,٤ مليار جنيه (٤,٥% من الناتج المحلي)، بنسبة نمو ٥٠,٣% ليسجل ١٩٢,٣ مليار جنيه، مقارنة بـ ١٢٨ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- ارتفاع الإنفاق على الدعم بنحو ٥٠,١ مليار جنيه بنسبة نمو ٦٥,١% محققاً نحو ١٢٦,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٧٦,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وتأتى تلك التطورات في ضوء زيادة دعم السلع التموينية بنحو ١٧,٧ مليار جنيه (بنسبة ٧٧%) محققاً نحو ٤٠,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٢٣,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وتحقيق الدعم الموجه إلى هيئة البترول نحو ٥٥,١ مليار جنيه مقابل ٢٢,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- ارتفاع الإنفاق على المزايا الإجتماعية بنحو ١٢,٦ مليار جنيه بنسبة نمو ٢٦,٧% محققاً نحو ٦٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٤٧,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وتأتى تلك التطورات في ضوء زيادة الإنفاق على برامج تكافل وكرامة ومعاش الضمان الإجتماعى بنحو ٥,٧ مليار جنيه (بنسبة ٧٠,٦%) محققاً نحو ١٣,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٨,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وإرتفاع مساهمة الخزانة في صناديق المعاشات بنحو ٥,٧ مليار جنيه (بنسبة ١٦,٣%) محققاً نحو ٤٠,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٣٥,٠ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- زيادة الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ١٣,٩ مليار جنيه (١,٤% من الناتج المحلي) بنسبة نمو ٣٠,٢% ليسجل نحو ٥٩,٧ مليار جنيه (فى ضوء زيادة الإنفاق على الأصول الثابتة لتسجل ٥٥,١ مليار جنيه).
- وقد سجل الإنفاق على المصروفات الأخرى نحو ٥٠,٣ مليار جنيه (١,٢% من الناتج المحلي) لترتفع بنسبة ١٥,٩% مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق.

## تطورات الأداء المالي خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧

جدير بالذكر أن بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ مازالت معروضة على مجلس النواب وتحت مبادئ لحين اعتمادها. وقد أظهرت النتائج الختامية لأداء الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ أن العجز الكلى للموازنة العامة بلغ ٣٧٩,٦ مليار جنيه أو ما يعادل نحو ١٠,٩% من الناتج المحلي المقدر للعام ذاته، مقارنة بالعام السابق فقد بلغ العجز في العام المالى السابق ٢٠١٥/٢٠١٦ نحو ٣٣٩,٥ مليار جنيه أو ما يعادل ١٢,٥% من الناتج المحلي. وقد ساهم فى تحقيق ذلك زيادة الإيرادات بنسبة تجاوزت النمو فى المصروفات (لأول مرة منذ عام ٢٠١٠/٢٠١١) لترتفع الإيرادات بنحو ٣٤,١% والمصروفات بنحو ٢٦,٢% مقابل العام السابق، ويأتى ذلك إنعكاساً للإصلاحات المالية التي تم بدء العمل بها خلال العامين السابقين.

حيث تشير النتائج إلى وجود بعض المؤشرات الإيجابية أهمها حدوث تحسن فى أداء الإيرادات العامة والتى قد ارتفعت بشكل ملحوظ بنحو ١٦٧,٧ مليار جنيه بنسبة ٣٤,١% لتسجل ٦٥٩,٢ مليار جنيه خلال عام الدراسة، مقابل ٤٩١,٥ مليار جنيه بالحساب الختامى للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦. وذلك فى ضوء التحسن الملحوظ فى الإيرادات الضريبية والتى قد ارتفعت بشكل ملحوظ بنحو ١٠٩,٧ مليار جنيه بنسبة ارتفاع بلغت ٣١,١%. وزيادة ٣١,١% عن المستهدف خلال نفس العام. وقد ساهم فى ارتفاع الإيرادات الضريبية ارتفاع المحصل من كافة الأبواب الضريبية فى ضوء الإصلاحات المالية والهيكلية التي قامت بها الحكومة خلال

العام الماضي، وعلى رأسها إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخل بـ١٥,٣% (بنحو ٢٢,٢ مليار جنيه)، وال Hutchinson من الضرائب على السلع والخدمات بـ٤٨,٥% (بنحو ٦٨,١ مليار جنيه)، وال Hutchinson من ضرائب الممتلكات بـ٣٠,٥% (بنحو ٨,٦ مليار جنيه)، وال Hutchinson من الضرائب على التجارة الدولية بـ٢١,٩% (بنحو ٦,٢ مليار جنيه). بالإضافة إلى إرتفاع الإيرادات غير الضريبية بنحو ٥٨,٠ مليار جنيه بنسبة ٤١,٧% عن العام السابق. حيث إرتفعت المنح لتحقق ١٧,٧ مليار جنيه، كما حققت الإيرادات الضريبية الأخرى نحو ١٧٩,٥ مليار جنيه لترتفع بـ٣٢,٣% (بنحو ٤٣,٩ مليار جنيه) عن العام السابق في ضوء تزايد الإيرادات من عوائد الملكية خاصة أرباح الأسهم من قناة السويس والهيئة العامة للبترول والهيئات الاقتصادية، بالإضافة إلى إرتفاع الحصيلة من بيع السلع والخدمات والإيرادات المتنوعة الأخرى.

وعلى جانب المصروفات فقد ساعدت زيادة الإيرادات في استيعاب ارتفاع جملة المصروفات العامة والتي قد ارتفعت بنسبة ٢٦,٢% أي بزيادة ٢١٤ مليار جنيه لتسجل نحو ١٠٣١,٩ مليار جنيه مقابل نحو ٨١٧,٨ مليار جنيه للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥. وهو ما أدى بدوره إلى تحقيق العجز المشار إليه في الجدول التالي:

|   |  |
|---|--|
| العجز الكلى خلال العام المالي ١٦/١٥       | العجز الكلى خلال العام المالي ١٧/١٦        |
| ٣٣٩,٥ مليار جنيه (١٢,٥% من الناتج المحلي) | ٣٧٩,٦ مليار جنيه (١٠,٩% من الناتج المحلي)  |
| الإيرادات                                 | الإيرادات                                  |
| ٤٩١,٥ مليار جنيه (١٨,١% من الناتج المحلي) | ٦٥٩,٢ مليار جنيه (١٩,٠% من الناتج المحلي)  |
| المصروفات                                 | المصروفات                                  |
| ٨١٧,٨ مليار جنيه (٣٠,٢% من الناتج المحلي) | ١٠٣١,٩ مليار جنيه (٢٩,٧% من الناتج المحلي) |

وبالرجوع إلى التفاصيل يتضح ما يلى:

على جانب الإيرادات،

تشير النتائج الختامية للموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى أن الإيرادات العامة بلغت نحو ٦٥٩,٢ مليار جنيه (٠% ١٩,٠ من الناتج المحلي) بزيادة ١٦٧,٧ مليار جنيه أو ما يعادل ٣٤,١% عن العام المالي السابق. ويأتي ذلك في الأساس نتيجة لارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة ٣١,١% لتسجل ٤٦٢,٠ مليار جنيه، فضلاً عن إرتفاع الإيرادات غير الضريبية بنسبة ٤١,٧% عن العام المالي السابق لتسجل ١٩٧,٢ مليار جنيه.

الإيرادات الضريبية، فقد ارتفعت نتيجة لعدة أسباب ومنها:

- ارتفاع الحصيلة من الضريبة على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ٢٢,٢ مليار جنيه بنسبة ١٥,٣% لتحقق ١٦٦,٩ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بـ١٤٤,٧ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ ويرجع ذلك إلى التالي:

- إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ٦,١ مليار جنيه) بنسبة ٢١,٧% لتحقق نحو ٣٤,٢ مليار جنيه، مقابل ٢٨,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

- إرتفاع المتصصلات من قناة السويس (بنحو ٧,٤ مليار جنيه) بنسبة ٤٩,٦% لتحقق ٢٢,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

- إرتفاع المتصصلات من هيئة البترول (بنحو ٥,٢ مليار جنيه) بنسبة ١٣,٨% لتحقق ٤٢,٥ مليار جنيه، مقابل ٣٧,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

- إرتفاع المتصصلات من باقى الشركات (بنحو ١٠,٣ مليار جنيه) بنسبة ٢٨,٠% لتحقق نحو ٤٧,٣ مليار جنيه، مقابل ٣٦,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

**ارتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات** بنحو ٦٨,١ مليار جنيه بنسبة ٤٨,٥% لتحقق نحو ٢٠٨,٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ مقارنة بنحو ١٤٠,٥ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦؛ وذلك فى ضوء ما يلى:

- إرتفاع الحصيلة من الضرائب العامة على المبيعات بنحو ٣٦,٩ مليار جنيه بنسبة ٦٤,٣% لتحقق ٩٤,٤ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧، مقارنة بـ ٥٧,٥ مليار جنيه خلال العام الماضى.

- إرتفاع الحصيلة من الضرائب العامة على الخدمات بنحو ٤,٠ مليار جنيه بنسبة ٢٨,٩% لتحقق نحو ١٨,٠ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧، مقارنة بـ ١٤,٠ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٥ فى ضوء تحسن أداء الخدمات المقدمة فى الفنادق والمطاعم السياحية.

- إرتفاع الحصيلة من الضرائب العامة على سلع جدول رقم "١" محلية بنحو ٢٢,٤ مليار جنيه بنسبة ٤٦,٦% لتحقق ٧٠,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٦، مقارنة بـ ٤٨,٠ مليار جنيه خلال العام الماضى (فى ضوء زيادة حصيلة ضرائب المبيعات على السجائر بنحو ٣%, وزيادة حصيلة الضرائب على المنتجات البترولية بـ ١٥,١%)،

- إرتفاع الحصيلة من ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات) بنحو ١,٣ مليار جنيه بنسبة ١٣,٥% لتحقق نحو ١١ مليار جنيه خلال عام الدراسة مقابل ٩,٧ مليار جنيه خلال العام السابق.

**ارتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات** بنحو ٨,٥ مليار جنيه بنسبة ٣٠,٥% لتحقق نحو ٣٦,٥ مليار جنيه مقارنة بنحو ٢٨,٠ مليار جنيه خلال ، ويرجع ذلك إلى:

- إرتفاع حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة العامة بنحو ٧,٨ مليار جنيه بنسبة ٣٣,٨% لتحقق نحو ٣٠,٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ مقارنة بـ ٢٣,٠ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

**ارتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية** بنحو ٦,٢ مليار جنيه بنسبة ٢١,٩% لتسجل ٣٤,٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧، مقارنة بنحو ٢٨ مليار جنيه خلال العام المالى السابق؛ وذلك فى إطار الجهد الذى تقوم بها الوزارة فى إحكام الرقابة على المنافذ الجمركية والتى ساعدت فى حدوث تحسن كبير فى الحصيلة الضريبية.

#### الإيرادات غير الضريبية،

إرتفعت المنح بنحو ١٤,١ مليار جنيه لتسجل ١٧,٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٧، مقابل ٣,٥ مليار جنيه خلال العام السابق. على نحو آخر، فقد إرتفعت الإيرادات غير الضريبية الأخرى بنحو ٤٣,٩ مليار جنيه بنسبة ٣٢,٣% لتحقق ١٧٩,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٧، مقابل ١٣٥,٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٦. الأمر الذى يمكن تفسيره فى ضوء ما يلى:

**ارتفاع عوائد الملكية** بنحو ٢١,٧ مليار جنيه بنسبة ٣١,٢% لتحقق ٩١,١ مليار جنيه مقارنة بـ ٦٩,٥ مليار جنيه خلال ٢٠١٦/٢٠١٥ ، وترجع تلك الإرتفاعات فى الأساس فى ضوء ما يلى:

- إرتفاع العوائد المحصلة من هيئة قناة السويس بنحو ١٤,٦ مليار جنيه بنسبة ٩٩,١% لتحقق ٢٩,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٤,٨ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

- ارتفاع العوائد المحصلة من الوهبات الإقتصادية بنحو ٣,٢ مليار جنيه بنسبة ٤٠,٥% لتحقق ١١,٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٧,٨ مليار جنيه خلال العام المالي السابق.

• ارتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بنحو ٩,٠ مليار جنيه بنسبة ٣١,٠% لتحقق ٣٨,١ مليار جنيه، مقارنة بـ ٢٩,٠ مليار جنيه خلال ٢٠١٥/٢٠١٦، ويرجع ذلك إلى:

- ارتفاع المحصل من الحسابات والصناديق الخاصة بنحو ٨ مليار جنيه بنسبة ٣٥,٢% لتحقق ٣٠,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٢٢,٦ مليار جنيه خلال العام المالي السابق.

• ارتفاع الإيرادات المتنوعة بنحو ١١,٠ مليار جنيه بنسبة ٣٢,٤% لتحقق ٤٤,٤ مليار جنيه، مقارنة بـ ٣٤,٣ مليار جنيه خلال ٢٠١٥/٢٠١٦ في ضوء ارتفاع الإيرادات الرأسمالية الأخرى بنفس القيمة مقارنة بالعام السابق.

## على جانب المصاريف

ساعدت زيادة الإيرادات في استيعاب ارتفاع جملة المصاريف العامة بنسبة ٢٦,٢% أي بزيادة ٢١٤,٠ مليار جنيه لتسجل نحو ١٠٣,٩ مليار جنيه (٢٩,٧% من الناتج المحلي) مقابل نحو ٨١٧,٨ مليار جنيه (٣٠,٢% من الناتج المحلي) للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، ويرجع ذلك بالأساس إلى:

• ارتفاع الأجور وتعويضات العاملين بنحو ١١,٨ مليار جنيه بنسبة ٥٥,٥% لتسجل نحو ٢٢٥,٥ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، مقابل ٢١٣,٧ مليار جنيه خلال العام المالي السابق، وذلك نتيجة لارتفاع عدد من البنود وعلى رأسها ما يلى:

- ارتفاع المرتبات الدائمة بنحو ٣,٦ مليار جنيه بنسبة ٦٦,٨% لتسجل ٥٧,٠ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ مقابل ٥٣,٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٥.

- ارتفاع المكافآت بنحو ١,٣ مليار جنيه بنسبة ١١,٧% لتسجل ٧٥,٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ مقابل ٧٤,٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٦.

- ارتفاع البدلات النوعية بنحو ١,٥ مليار جنيه بنسبة ٥٥,٨% لتسجل ٢٧,٢ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ مقابل ٢٥,٧ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٥.

• ارتفاع باب شراء السلع والخدمات بنحو ٦,٨ مليار جنيه بنسبة ١٩% ليسجل حوالي ٤٢,٥ مليار جنيه مقارنة بـ ٣٥,٧ مليار جنيه خلال العام المالي السابق، وذلك في ضوء ما يلى:

- زيادة الانفاق على الخامات بنحو ٤,٧ مليار جنيه بنسبة ٦٠,٣% لتسجل نحو ١٢,٦ مليار جنيه مقارنة بنحو ٧,٩ مليار جنيه خلال العام المالي السابق.

- زيادة الانفاق على الصيانة بنحو ٠,٨ مليار جنيه بنسبة ١٧% لتسجل نحو ٥,٨ مليار جنيه مقارنة بنحو ٤,٩ مليار جنيه خلال العام المالي السابق.

• كما ارتفع باب الفوائد بنسبة ٢٩,٩% ليسجل حوالي ٣٦,٦ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٤٣,٦ مليار جنيه خلال العام المالي السابق.

• وقد ارتفع باب الدعم والمنح والمزايا بنحو ٧٥,٧ مليار جنيه بنسبة ٣٧,٧% ليسجل حوالي ٢٧٦,٧ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٠١ مليار جنيه خلال العام المالي السابق، وتأتي تلك التطورات كمحصلة للأعلى:

- ارتفاع الانفاق على الدعم بنحو ٦٣,٨ مليار جنيه بنسبة ٤٦,٠% ليحقق ٢٠٢,٦ مليار جنيه، مقارنة بـ ١٣٨,٧ مليار جنيه وذلك كمحصلة لعدة عوامل على النحو التالي:

§ ارتفاع دعم السلع التموينية بنحو ٤,٨ مليار جنيه بنسبة ١١,٢% ليسجل حوالي ٤٧,٥ مليار جنيه مقارنة بـ ٤٢,٧ مليار جنيه خلال العام المالي السابق، وإرتفاع دعم المواد البترولية بنحو ٦٤,٠ مليار جنيه بنسبة ١٢٥,٣% ليسجل حوالي ١١٥,٠ مليار جنيه مقارنة بـ ٥١,٠ مليار جنيه خلال

العام المالي السابق (في ضوء تحمل الهيئة العامة للبترول أعباء إرتفاع سعر الصرف مما دفع الموازنة العامة للدولة بزيادة الدعم المحوول للهيئة).

- إرتفاع الإنفاق على المزايا الاجتماعية بنحو ١٠,٣ مليار جنيه بنسبة ١٩,١% ليسجل نحو ٦٤,٢ مليار جنيه مقارنة بـ٥٤,٠ مليار جنيه خلال العام المالي السابق، وذلك في ضوء ما يلى:

§ زيادة الإنفاق على مزايا الأمان الاجتماعي بنحو ٤,٤ مليار جنيه بنسبة ٤٧,٠% ليسجل نحو ١٣,٠ مليار جنيه مقارنة بـ٩,٠ مليار جنيه خلال العام المالي السابق (في ضوء زيادة الإنفاق على برنامج تكافل وكرامة ومعاش الضمان الاجتماعي).

§ زيادة المساهمات في صناديق المعاشات بنحو ١,٣ مليار جنيه بنسبة ٢,٩% ليسجل نحو ٤٥,٢ مليار جنيه مقارنة بـ٤٤,٠ مليار جنيه خلال العام المالي السابق.

ارتفاع باب المصروفات الأخرى بنحو ٧,٠ مليار جنيه بنسبة ١٢,٨% ليسجل نحو ٦١,٥ مليار جنيه مقارنة بـ٥٤,٠ مليار جنيه خلال العام المالي السابق.

ارتفاع باب شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بنحو ٣٩,٩ مليار جنيه بنسبة ٥٧,٦% ليسجل نحو ١٠٩,١ مليار جنيه مقارنة بـ٦٩,٣ مليار جنيه خلال العام المالي السابق . ويمكن تفسير ذلك في ضوء زيادة الإستثمارات التي قامت الدولة بتنفيذها، ومنها المشروعات العملاقة في الطرق والكباري وبناء وتطوير المستشفيات والمدارس. حيث بلغت قيمة التشييدات نحو ٣٤,٠ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ١٦,٤% عن العام المالي السابق، كما بلغت قيمة الإستثمار في مبانى غير سكنية نحو ١٦,٦ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٦٥,٧%، وبلغت الإستثمارات في المبانى السكنية ٢١,٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ أى أكثر من أربعة أضعاف المتفق خلال العام المالي السابق فضلاً عن زيادة المنفق على الآلات بنسبة ٤٣,٦% لتسجل ١٠,٤ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧.

## تطورات الدين العام:

• بلغ إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي) نحو ٣٦٧٦ مليار جنيه في نهاية شهر مارس ٢٠١٧ (حوالي ١٠٥,٩% من الناتج المحلي). (جدير بالذكر ان البيانات الخاصة بنهاية يونيو ٢٠١٧ لا تزال تحت الإعداد وسوف يتم نشرها فور الانتهاء منها).

• ومن الجدير بالذكر أن إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة للدولة قد بلغ نحو ٣٠٩٧,٦ مليار جنيه (٨٩,٣% من الناتج المحلي) في نهاية شهر مارس ٢٠١٧، مقابل ٢٥٧٣ مليار جنيه (٩٥% من الناتج المحلي) في نهاية شهر يونيو ٢٠١٦.

• تراجع الزيادة في معدلات الدين المحلي لأجهزة الموازنة بخلاف عجز الموازنة خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، إلى العباء الإضافي الناتج عن فض بعض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة خاصة مع كل من صناديق التأمينات والمعاشات وهيئة البترول، حيث سيكون لهذا الإجراء أثراً إيجابياً على الأداء المالي لهذه الجهات.

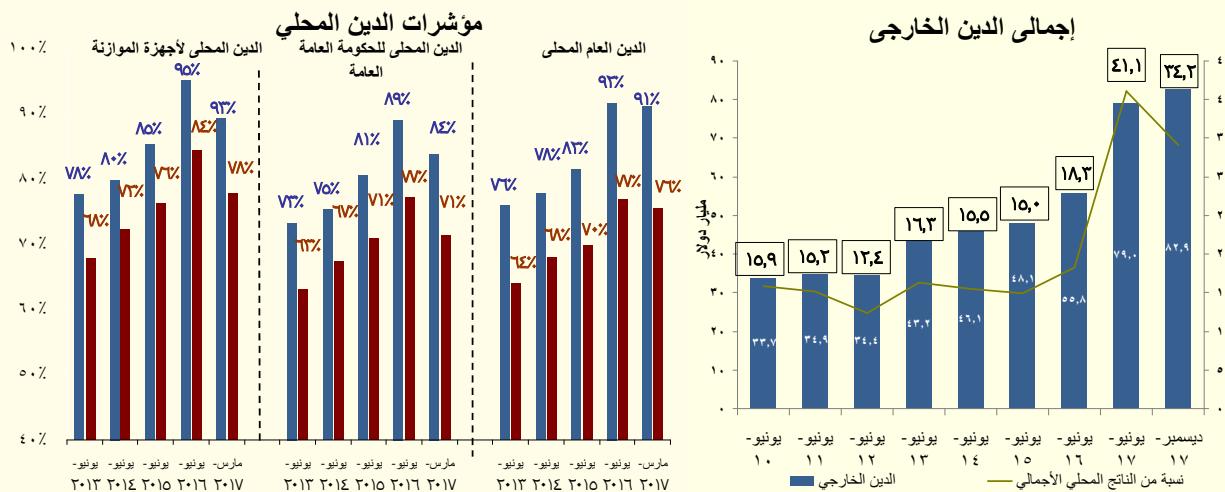
• بينما سجل إجمالي رصيد الدين الخارجي (حكومي وغير حكومي) حوالي ٨٢,٩ مليار دولار بنهاية ديسمبر ٢٠١٧ (٣٤,٢% من الناتج المحلي)، مقارنة بـ٧٩ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٧.

• كما سجل إجمالي الدين العام الخارجي للحكومة ٣٨,٧ مليار دولار (١٦,٠% من الناتج المحلي) في نهاية ديسمبر ٢٠١٧، مقارنة بـ٣٤,٩ مليار دولار (١٨,١% من الناتج المحلي) في نهاية يونيو ٢٠١٧.

• تجدر الإشارة أنه تم سداد مبلغ ٣٠ مليار دولار خلال العام الماضي ٢٠١٧ حيث تم توزيعه ما بين سندات وديون خارجية لصالح بنوك دولية منها البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد وودائع وقروض من دول منها السعودية وليبيا وتركيا، بالإضافة إلى التزامات على جهات حكومية منها هيئة البترول، والتزامات أيضاً لنادي باريس للدائندين، وذلك نفلاً عن البنك المركزي.

• شهد هيكل الدين الخارجي المصري عدة تغيرات الفترة الماضية:

- أولاً، تراجع نصيب الحكومة من الدين الخارجي لصالح نصيب البنك المركزي، إذ ارتفع نصيب البنك المركزي من إجمالي القروض الخارجية من ٣٨% في يونيو ٢٠١٠ إلى ٤٠% في يونيو ٢٠١٧.
- ثانياً، تزايد نصيب الديون قصيرة الأجل كنسبة من إجمالي الدين الخارجي من ٩١% بنهاية يونيو ٢٠١٠ إلى ٩٦% بنهاية يونيو ٢٠١٧. في حين تراجع نصيب الديون المتوسطة والطويلة الأجل من ٨٤% بنهاية يونيو ٢٠١٠ إلى ٨٠% بنهاية يونيو ٢٠١٧.
- ثالثاً، تراجع الوزن النسبي لكل من الولايات المتحدة وفرنسا واليابان وألمانيا بشكل كبير في مقابل زيادة الاعتماد على القروض العربية (خاصة من السعودية والإمارات والكويت) التي سجلت ٢٩,٢% من إجمالي الدين الخارجي المصري بنهاية مارس ٢٠١٧ مقابل ٤,٧% بنهاية يونيو ٢٠١٠ نفلاً عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية.



## التطورات النقدية:

وفقاً لأحدث البيانات التي تم إصدارها من قبل البنك المركزي، فقد انخفض معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ليحقق ٢٥,٤% (٣٢٩٥ مليار جنيه) في نهاية شهر فبراير ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٣٦,٦% في نفس الشهر من العام المالي السابق. يمكن تفسير ذلك في ضوء انخفاض النمو السنوي لصافي الأصول المحلية بشكل ملحوظ ليحقق ٩١,٣% (٢٩٨١,٣ مليار جنيه) في نهاية شهر فبراير ٢٠١٨، مقارنة بـ٣٧,٨% نهاية شهر فبراير ٢٠١٧. والجدير بالذكر أن الإقتراض الحكومي انخفض والذي انعكس بدوره على تباطؤ النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية بنسبة ٧,٢% (٢٠٧٣,٧ مليار جنيه) في نهاية شهر فبراير ٢٠١٨، مقابل ٢٦,٩% في نهاية شهر فبراير ٢٠١٧ في ضوء الإصلاحات المالية الجريئة التي تبنتها وزارة المالية.

ويظهر تباطؤ ملحوظ في النمو السنوي للأوراق المالية الحكومية (القطاع البنكي) بنسبة ٤,٢% (٤٦٧,٢ مليار جنيه) في نهاية شهر فبراير ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٦٣,٦% في نهاية شهر فبراير ٢٠١٧. كما ارتفعت نسبة النمو السنوي للتسهيلات الائتمانية بشكل ملحوظ إلى ٤٠,٤% (١٠٦,٧ مليار جنيه) في نهاية شهر فبراير ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٨٢,٤% في نهاية شهر فبراير ٢٠١٧. بينما انخفضت نسبة النمو السنوي للودائع الحكومية لتسجل ١٦% (٤٦٧,٢ مليار جنيه) في نهاية شهر فبراير ٢٠١٨، مقابلة بنسبة ٥٨% في نهاية شهر فبراير ٢٠١٧.

أيضاً انخفضت نسبة النمو السنوي المطلوبات على قطاع الأعمال العام بشكل ملحوظ لتسجل ١٢% (١٥٨,٥ مليار جنيه) في نهاية شهر فبراير ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٧٩,٢% في نهاية فبراير ٢٠١٧.

وانخفضت نسبة النمو السنوي في الائتمان للقطاع الخاص إلى ١١,٩٪ (١٠١٨,٦ مليار جنيه) في نهاية فبراير ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٣٧,٩٪ (٩٠٩,٩ مليار جنيه) في نهاية فبراير ٢٠١٧. ويمكن شرح ذلك في ضوء انخفاض نسبة النمو السنوية المطلوبات على قطاع الأعمال الخاص لتبلغ ١٠,٨٪ (٧٤٩,٨ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة مقابل ٤٦,٧٪ (٦٧٧ مليار جنيه) في نهاية شهر فبراير ٢٠١٧. كما انخفضت نسبة النمو السنوية للمطلوبات من القطاع العائلي إلى ١٥,٣٪ (٢٦٨,٨ مليار جنيه) بنهاية فبراير ٢٠١٨ مقارنة بـ ١٧,٥٪ (٢٣٣,١ مليار جنيه) في نهاية فبراير ٢٠١٧.

من جهة أخرى، حقق صافي الأصول الأجنبية نسبة نمو موجبة لمدة عام حيث بلغت ٤٦٨,٩٪ (٣١٣,٦ مليار جنيه) في نهاية شهر فبراير ٢٠١٨، مقارنة بنمو سلبي ٨٥,٢٪ (-٨٥ مليار جنيه) في نهاية شهر فبراير ٢٠١٧. ويرجع هذا التحول إلى الزيادة في نسبة النمو السنوي لصافي الاحتياطيات الأجنبية للبنك إلى ٢٠,٥٪ في نهاية شهر فبراير ٢٠١٨، مقارنة بنسبة سالبة بلغت ١٤٥,١٪ في نهاية نفس الشهر من العام المالي السابق. كما ارتفع النمو السنوي لصافي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي بشكل ملحوظ بنسبة ٩٩٩,٣٪ (٢٥٣,٩ مليار جنيه) في نهاية شهر فبراير ٢٠١٨، مقابل ٢٤,٢٪ في نهاية شهر فبراير ٢٠١٧. ويأتي ذلك نتيجة لتحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦ والذي حفز الإستثمارات في إذون وسندات الخزانة بالإضافة إلى زيادة الإيداع بالعملة الأجنبية نتيجة لرفع قيمة الفائدة من قبل البنك المركزي.

على جانب المطلوبات، انخفض النمو السنوي للأموال إلى ١٧,٣٪ (٧٤٣,٨ مليار جنيه) في نهاية فبراير ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٢١,٣٪ في نهاية فبراير ٢٠١٧. ويمكن شرح ذلك في ضوء التباطؤ في نمو النقد المتداول في ظل السياسة النقدية الانكمashية للبنك المركزي المصري المحقق ٦,٨٪ في نهاية فبراير ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٢٥,٦٪ في نهاية فبراير ٢٠١٧، والذي لم يغطيه الارتفاع الملحوظ في نمو الودائع الجارية بالعملة المحلية إلى ٣٣,٥٪ (٣٣٣,٥ مليار جنيه) في نهاية فبراير ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ١٥,٣٪ في نهاية فبراير ٢٠١٧.

انخفض صافي النمو السنوي لأشباه النقود إلى ٢٨٪ (٢٥٥١,١ مليار جنيه) في نهاية فبراير ٢٠١٨ مقارنة بنسبة ٤٢,٣٪ في نهاية فبراير ٢٠١٧. ويرجع ذلك أساساً إلى بداية إستقرار تأثيرات ارتفاع سعر الصرف بعد تحريره في نوفمبر ٢٠١٦، ورفع أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي المصري لـ ٢٠٠ نقطة أساس في يونيو ٢٠١٧. وينعكس ذلك في انخفاض نمو الودائع الجارية وغير جارية بالعملات الأجنبية إلى ١٨,٢٪ (٦٨٩,٨ مليار جنيه) في نهاية فبراير ٢٠١٨، مقارنة بـ ١١٢٪ في نهاية فبراير ٢٠١٧. في حين ارتفعت نسبة نمو الودائع غير الجارية بالعملة المحلية إلى ٣٢٪ (١٨٦١,٢ مليار جنيه) في نهاية فبراير ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٢٥,٣٪ في نهاية فبراير ٢٠١٧.

وانخفضت نسبة النمو السنوي لـ إجمالي الودائع - باستثناء الودائع لدى البنك المركزي - إلى ٢٠٪ (٣٣٩٤ مليار جنيه) في نهاية يناير ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٤٧٪ في نهاية يناير ٢٠١٧. جدير بالذكر أن نسبة ٨٤٪ من إجمالي الودائع يتبع القطاع الغير حكومي. (بيانات شهر فبراير ٢٠١٨ غير متحدة حالياً)

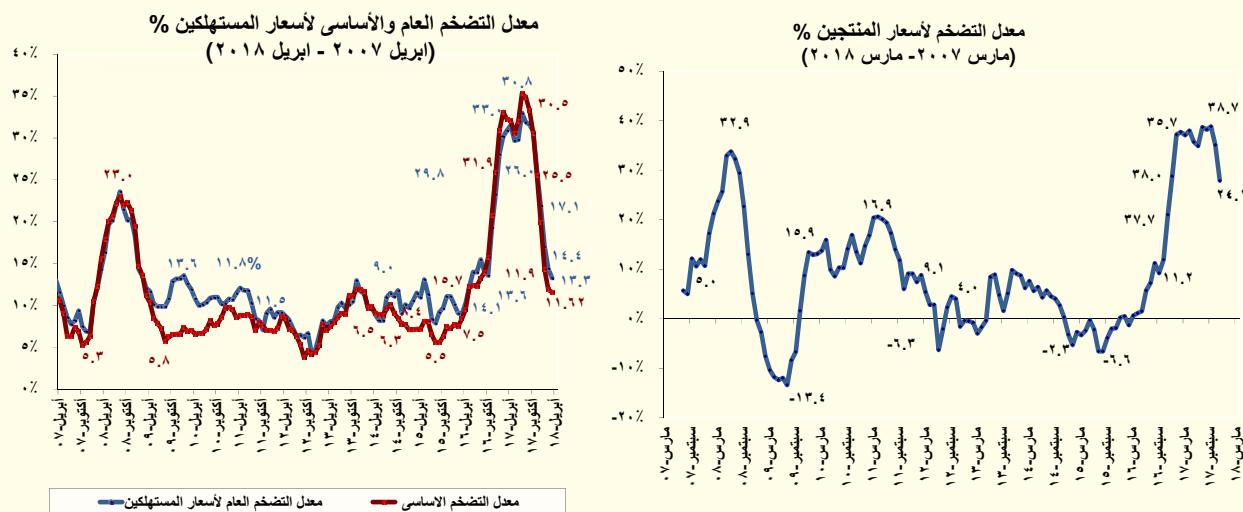
كما انخفض معدل النمو السنوي لـ إجمالي الإقراض من قبل القطاع المصرفي (باستثناء البنك المركزي) إلى ٩,٩٪ (١٤٨٧ مليار جنيه) في نهاية يناير ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٦٩,٦٪ في نهاية يناير ٢٠١٧. وتحقيقاً لهذه الغاية، انخفضت نسبة القروض إلى الودائع إلى ٤٣,٨٪ في نهاية يناير ٢٠١٨، مقابلة بـ ٤٧,٨٪ في نهاية شهر يناير ٢٠١٧. (بيانات شهر فبراير ٢٠١٨ غير متحدة حالياً)

ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية بشكل ملحوظ ليسجل ٤٤ مليار دولار في ابريل ٢٠١٨ (يغطي ٧,٩ أشهر من الواردات فقط)، مقارنة بـ ٢٨,٦ مليار دولار في ابريل ٢٠١٧ (يغطي ٤,٨ أشهر من الواردات فقط)، ومقارنة بأدنى مستوى له عند ١٣,٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣ (مما يغطي ٣,٥ أشهر من الواردات فقط).

أما بالنسبة لمعدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية تشير أحدث البيانات إلى استمرار انحسار الموجة التضخمية لمعدل التضخم السنوي ليحقق نحو ١٣,١٪ في شهر ابريل ٢٠١٨ وهو أقل معدل تضخم سنوي تم تحقيقه منذ شهر مايو ٢٠١٦، مقارنة بـ ١٣,٣٪ خلال الشهر السابق، ومقابل ٣١,٥٪ في شهر ابريل ٢٠١٧. وهو ما يمكن تفسيره في الأساس في ضوء تباطؤ معدلات التضخم السنوية لبعض المجموعات الرئيسية خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ "الطعام والشراب" (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) محققاً نحو ١١,١٪ خلال

شهر ابريل ٢٠١٨، مقابل ١١,٨ % خلال شهر مارس ٢٠١٨ ( خاصة تباطؤ أسعار " الأسماك والمأكولات البحرية " لتسجل ٥,٥ % مقابل ١٢,٣ %، و" الألبان والجبن والبيض " لتحقق نحو ٨,٨ % مقابل ٩,٨ %، و" الفاكهة " لتسجل ٤,٣ % مقابل ١٩,٣ %، و" الخضروات " لتحقق ١٣,٥ % مقابل ١٤,٢ %)، ومجموعة " المطاعم والفنادق " لتحقق ١١,١ % مقابل ١٠,٨ % ( خاصة تباطؤ أسعار " الوجبات الجاهزة " لتحقق نحو ١٠,٨ % مقابل ١١,١ %)، مما فاق أثر إرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة " الملابس والأحذية " لتحقق ٢٧,٣ % مقابل ٢١,٧ %، و" الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزليه والصيانة " لتحقق ١١,٦ % مقابل ١١,٦ %، و" النقل والمواصلات " لتحقق ١٣,٧ % مقابل ١٣,٣ %، و" الثقافة والترفيه " لتحقق ٣٩,٧ % مقابل ٣٨,٧ %. بينما إستقرت معدلات التضخم السنوية لباقي المجموعات الرئيسية الأخرى خلال شهر الدراسة.

❖ وقد حقق بذلك متوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية نحو ٢٣,٣ % خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠١٧/٢٠١٨ مقارنة بـ ٢٢,١ % خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.



أما بالنسبة لمعدل التضخم الشهري لحضر الجمهورية فقد ارتفع ليحقق ١,٥ % خلال شهر ابريل ٢٠١٨، مقابل ١,٠ % خلال الشهر السابق. ويمكن تفسير ذلك نتيجة ارتفاع معدل التضخم الشهري لمجموعة " الطعام والشراب " (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) لتحقق ٢,٤ % خلال شهر الدراسة، مقابل ١,٨ % خلال الشهر السابق (في ضوء ارتفاع أسعار " الخضروات " بـ ٦,١ %، و" اللحوم والدواجن " بـ ٢,٩ %، و" الخبز والحبوب " بنحو ١,١ %، و" السكر والأغذية السكرية " بنحو ٠,٨ %). وذلك بالرغم من انخفاض أسعار معدلات التضخم الشهرية لباقي البنود الفرعية ضمن مجموعة الطعام والشراب مقارنة بالشهر السابق، وعلى رأسها " الألبان والجبن والبيض " بنحو ٠,٢ %، و" الأسماك والمأكولات البحرية " بنحو ١,٢ %، و" الفاكهة " بنحو ٠,٢ %. كما ساهم في ارتفاع معدل التضخم الشهري ارتفاع معدلات التضخم الشهرية لكل من " الملابس والأحذية " لتحقق ٤,٦ % ( خاصة في ضوء إرتفاع " الملابس الجاهزة " لتحقق ٦,٣ %)، و" الأثاث والتجهيزات " لتسجل ٦ % خلال شهر الدراسة (في ضوء إرتفاع أسعار " المفروشات المنزليه " لتحقق ٠,٢ %)، و" النقل والمواصلات " لتحقق ٤ % ( في ضوء إرتفاع أسعار " شراء المركبات " لتحقق ١,٤ %)، و" المطاعم والفنادق " لتحقق ٠,٧ % ( في ضوء إرتفاع أسعار " الوجبات الجاهزة " لتحقق ٠,٧ %)، و" السلع والخدمات المتنوعة " لتحقق ٤ % ( في ضوء إرتفاع أسعار " العناية الشخصية " لتحقق ٠,٥ %). في حين إستقرت معدلات التضخم الشهرية لكافة المجموعات الرئيسية الأخرى خلال شهر الدراسة.

وأخيراً، فقد استقر معدل التضخم الأساسي السنوي<sup>٣</sup> خلال شهر ابريل ٢٠١٨ محققاً نحو ١١,٦٢ %، مقارنة بـ ١١,٥٩ % خلال مارس ٢٠١٨، ومقارنة بـ ٢٠,٦ % خلال ابريل ٢٠١٧. وقد بلغ متوسط معدل التضخم الأساسي السنوي خلال الفترة يوليو- ابريل ٢٠١٧/٢٠١٨ نحو ٢٢,٩ %، مقابل ٢٣ % خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. أما بالنسبة لمعدل التضخم الأساسي الشهري فقد حقق نحو ١,٥ % خلال شهر الدراسة، مقابل ٠,٧ % خلال الشهر السابق.

قرر لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠١٨ الإبقاء على سعر العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزي دون تغيير عند مستوى ١٦,٧٥ % و ١٧,٧٥ % على الترتيب. وكذلك الإبقاء على سعر الإئتمان والخصم بمقدار عند مستوى ١٧,٢٥ %.

ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزي قام في ٢٩ مايو ٢٠١٨ بربط ودائع بقيمة ٥٠ مليار جنيه لأجل ٧ أيام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ١٧,٢٥ %، وذلك في إطار تعديل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المركزي.

فيما يخص مؤشرات البورصة المصرية، فقد انخفض رأس المال السوقي على أساس شهري بحوالي ٢,١ % ليسجل ٩١٠,٨ مليار جنيه خلال شهر يونيو ٢٠١٨، مقارنة بـ ٩٣٠,٤ مليار جنيه خلال الشهر السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد انخفض مؤشر EGX-٣٠ بنحو ٤٠,٤ ليحقق ١٦٣٤٨,٦ نقطة خلال شهر يونيو ٢٠١٨، مقارنة بمستواه المحقق في نهاية مايو ٢٠١٨ والذي بلغ ١٦٤١٤,٥ نقطة. كما انخفض مؤشر EGX-٧٠ بنحو ٤,٥ ليحقق ٨٠٤,٦ نقطة خلال شهر يونيو ٢٠١٨، مقارنة بـ ٨٤٢,٧ نقطة في نهاية مايو ٢٠١٨.

## قطاع المعاملات الخارجية:

حقق ميزان المدفوعات فائض في الميزان الكلي بلغ نحو ١٠,٩٧ مليار دولار (٤,٥ % من الناتج المحلي) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٨، مقابل فائض قدره ١٠,٩٨ مليار دولار (٤,٣ % من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك بالأساس إلى التحسن الكبير في ميزان المعاملات الجارية حيث تراجع العجز بشكل ملحوظ بمعدل ٥٧,٥ %، نتيجة لاستمرار التعافي في مصادر الدخل القومي الرئيسية وخاصة السياحة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج. مما فاق أثر التراجع في حساب المعاملات الرأسمالية والمالية. وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتي تلك التطورات التي شهدتها ميزان المدفوعات في ضوء أهم النقاط التالية:

– تراجع عجز الميزان الجاري بصورة ملحوظة ليسجل ٥,٣ مليار دولار (٢,٢- % من الناتج المحلي) خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٧/٢٠١٨، مقابل عجز أكبر قدره ١٢,٥ مليار دولار (٤,٩- % من الناتج المحلي) خلال فترة المقارنة، فترة ما قبل تحرير سعر الصرف. ويمكن تفسير ذلك بشكل أساسي في ضوء ارتفاع فائض الميزان الخدمي والتحويلات، بالإضافة إلى التحسن الطيفي في الميزان التجاري، وذلك على النحو التالي:

انخفض عجز الميزان التجاري ليصل إلى ٢٨,٠ مليار دولار (-١١,٥ % من الناتج المحلي) خلال الفترة يوليو- مارس من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨، مقابل عجزاً قدره ٢٨,٤ مليار دولار (-١١,١ % من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. وتأتي تلك التطورات في ضوء ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بنحو ١٨,٨ % لتحقق ١٧,٦ % لتحقق ١٨,٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٨، مقابل نحو ١٦,٠ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، والتي فاقت الارتفاع الطيفي للمدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة بلغت نحو ٥٥,٥ % لتحقق ٤٦,٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٨، مقابل ٤٤,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي الماضي. ويرجع ذلك بشكل أساسي لإرتفاع حصيلة الصادرات غير البترولية بـ ١٢,٩ % لتصل إلى ١٢,٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ١١,٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة، نتيجة ارتفاع حصيلة الصادرات من مجموعة السلع تامة الصنع بنحو ١,١ مليار دولار. فضلاً عن ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية لتصل إلى ٦,٠ مليار دولار في الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٨، مقارنة بـ ٤,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي.

<sup>٣</sup> يعكس معدل التضخم الأساسي التغير في الأسعار مستبعداً السلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً (الوقود والكهرباء والسجائر المحلية والمستوردة والمياه وخدمات النقل بالسكك الحديدية)، بالإضافة إلى السلع ذات الأسعار الأكثر تقلباً (الخضروات والفاكهه).

- ارتفع فائض الميزان الخدمي بصورة ملحوظة ليحقق ٧,٨ مليار دولار (٣,٢% من الناتج المحلي) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٨، مقارنة بفائض أقل قدره ٣,٣ مليار دولار (١,٣% من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى زيادة متحصلات رسوم المرور بقناة السويس لتسجل نحو ٤,٢ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٣,٧ مليار دولار خلال فترة المقارنة. وزيادة متحصلات السفر والسياحة لتحقق ٧,٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٢,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. بينما انخفضت مدفوعات السفر إلى الخارج لتسجل ١,٧ مليار دولار، مقارنة بـ ٢,٢ مليار دولار.
- ارتفعت التحويلات الواردة خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٨ لتسجل نحو ١٩,٥ مليار دولار، مقارنة بـ ١٥,٩ مليار دولار خلال فترة المقارنة، نتيجة لارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنحو ٣,٧ مليار دولار لتحقق ١٩,٥ مليار دولار، مقارنة بـ ١٥,٨ مليار دولار خلال فترة المقارنة نتيجة لقرار تحديد سعر الصرف.
- تراجع الميزان الرأسمالي والمالي ليحقق ١٩,٠ مليار دولار (٧,٨% من الناتج المحلي) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٨، مقارنة بصافي تدفقات للداخل بنحو ٢٧,١ مليار دولار (١٠,٦% من الناتج المحلي) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٦/٢٠١٧، وبأثر ذلك في ضوء:
- انخفاض صافي التدفق للداخل في بند الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٨ ليسجل ٦,٠ مليار دولار (٢,٥% من الناتج المحلي)، مقابل صافي تدفقات للداخل أعلى بنحو ٦,٦ مليار دولار (٦,٦% من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك في ضوء زيادة صافي الاستثمارات في قطاع البترول نحو ٤,٤ مليار دولار.
- سجلت استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر صافي تدفقات للداخل بنحو ١٤,٩ مليار دولار (٦,١% من الناتج المحلي) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٨، مقارنة بحوالي ٧,٨ مليار دولار (٣,١% من الناتج المحلي) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٦/٢٠١٧. ويرجع ذلك إلى زيادة استثمارات الأجانب في أذون الخزانة المصرية لتحقق صافي مشتريات قدرها ١١,٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٤,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق، واصدار الحكومة المصرية سندات في الخارج بنحو ٣,٣ مليار دولار خلال الفترة يناير- مارس ٢٠١٧/٢٠١٨.
- انخفاض صافي الاستثمارات الأخرى بصورة ملحوظة ليسجل تدفقات للخارج بنحو ١,٦ مليار دولار (-٦,٠% من الناتج المحلي) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٨، مقارنة بتدفقات للداخل تقدر بنحو ١٢,٨ مليار دولار (٥,٠% من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام الماضي.
- تراجع صافي التغير في التزامات البنك المركزي مع العالم الخارجي ليحقق صافي سداد للخارج بلغ نحو ٣,٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٧,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.
- § سجل بند السهو والخطأ صافي تدفقات للخارج بنحو ٢,٨ مليار دولار (-١,١% من الناتج المحلي) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٨، مقابل صافي تدفقات للخارج بنحو ٣,٦ مليار دولار (-٤,٤% من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام السابق.